في لقاء مشترك بين «الغرفة» وأكثر من ثلاثين ممثلاً لها

الصقر: انهيار المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيترتب عليه تكلفة اقتصادية ومجتمعية بالغة الخطورة

إذا كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات العالم ومجتمعاتها، فإن أهميتها بالنسبة للكويت بالذات تكتسب أبعاداً أكثر عمقاً باعتبارها أحد أهم قواعد الإصلاح الاقتصادي وآلياته وأهدافه في آن معاً، من خلال دورها الانتاجي، ومن خلال دورها في توفير فرص العمل المجدية والمجزية للشباب الكويتي، ومن خلال دورها في التخفيف من الأعباء المالية التي أرهقت الميزانية العامة للدولة.

من هذا المنطلق التقت غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح أمس الاثنين بممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار البحث بانعكاسات القرار الأخير بإغلاق أو تحديد ساعات عمل العديد من الأنشطة التي تتركز فيها هذه المشاريع.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة الغرفة محمد جاسم الصقر بحضور نائبي الرئيس ورؤساء ومقرري اللجان المختصة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة. كما لبى الدعوة إلى اللقاء أكثر من ثلاثين من أصحاب المشاريع في قطاعات التكنولوجيا، والرياضة، والمواد الغذائية، ومكاتب السياحة والسفر والمطاعم والمقاهي والنوادي الصحية والصالونات، والثقافة والفنون، وتنظيم المعارض والمؤتمرات، ومدارس حضانة الأطفال، والنشاطات التربوية، والاستشارات، والتدريب، والمقاولات، والصناعات الصغيرة.

افتتح الصقر اللقاء مرحباً بالحضور في غرفتهم، ومؤكداً بعض النقاط الأساسية ومنها:

أولاً: ليس بالغرفة حاجة لأن تستعيد معكم جهودها ومواقفها تجاه مساندة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعوتها المتكررة وفي كل أوراقها، وكافة اجتماعاتها مع القيادات السياسية والاقتصادية، الى إعطاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة – وبمفهومها الشامل – أولوية حقيقية وعملية للصمود في وجه الأزمة. وإذا كانت مساعي الغرفة ومقترحاتها لم تسجل نجاحاً يذكر، مثلها في ذلك مثل مساعي ومواقف العديد من الجهات المختصة الأخرى، فإن ذلك لا يعود الى ضعف فيها أو خطأ بتوجهاتها، بل يعود الى تعثر القرار وتردده، واحباط التشريعات اللازمة وتعثرها. فالقرار كان غائباً في معظم الأحيان، وكان قاصراً متأخراً إن حضر. وهذا القول لا يتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل ينسحب – للأسف الشديد – على ادارة الكويت للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا بشكل عام.

ثانياً: إن مسارعة الغرفة بالدعوة الى هذا اللقاء تأتي نتيجة قناعتها بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقعت – وللمرة الثانية – ضحية عدم الدراسة الكافية والجريئة لقرارات الاغلاق وانعكاساتها وبدائلها من جهة، والتهيب من تسمية الأمور بأسمائها، ومعالجة الأسباب الحقيقية لانتكاس الجهود الصحية، والتهاون في ردع عدم الالتزام بالقرارات الصادرة في هذا الشأن من جهة أخرى. إننا هنا لا ننكر أبداً صعوبة الوصول الى نقطة التوازن بين المقتضيات الصحية والتكلفة الاقتصادية ، ولكننا – في الوقت ذاته – لا نجد مبرراً لافتقاد القرار الكويتي الى الدراسة الكافية ، والى الحكمة اللازمة ، والى الاجراءات الحاسمة .

ثالثاً: تجد الغرفة من واجبها أن تحذر من أن الأزمة الخطيرة التي تعانيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمفهومها الشامل، ستكون سبباً رئيسياً لاحباط الجهود الرامية الى توطين العمالة في القطاع الخاص، وستدعم وتعزز توجه شباب الكويت الى دفء واستقرار العمل الحكومي والقطاع العام، بكل ما يعنيه ذلك من تكلفة مجتمعية ووطنية عالية، ومن أعباء اضافية ثقيلة على الميزانية العامة المرهَقة. وهي تكاليف تبلغ أضعاف ما تحتاجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليوم من دعم مستحق للصمود في وجه الأزمة الراهنة والمتفاقمة .

رابعاً، ومع حرصي على عدم استباق نتائج هذا اللقاء ، أرى من المفيد التذكير بالمادة 25 من دستور دولة الكويت، والتي تنص على أن « تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمّل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة « . فاذا لم تكن هذه الجائحة الجامحة محنة عامة، ما هو تعريف المحنة العامة ؟ وكيف يمكن لمن أصابتهم في أنفسهم وأعمالهم وأبواب رزقهم أن يتحملوها دون تكفل الدولة وتضامن المجتمع في دعمهم والتعويض عنهم ؟

من جانبهم أعرب أصحاب المشروعات عن شكرهم لسرعة استجابة الغرفة لمناداتهم وتنظيمها لهذا اللقاء، الذي أوضحوا من خلاله مرارة المعاناة التي يرزحون تحتها نتيجة تراكم الايجارات والرواتب والقرارات الحكومية المتشددة والمبتسرة التي لا تستند إلى تشاور أو محاكاة للأدلة العلمية والتجارب الخليجية المجاورة، ولا توازن بين المقتضيات الصحية والحقائق الاقتصادية. فضلا عن تحملهم ضريبة التقاعس الحكومي في مراقبة تنفيذ الاشتراطات الصحية، حيث عمدت الحكومة إلى إغلاق أنشطتهم لعجزها عن توفير الرقابة اللازمة للإلتزام بالشروط والإجراءات. وطالبوا أن تعيد الحكومة النظر في قرارات الإغراق، بحيث يسمح للأنشطة بالعمل مع تشديد الرقابة ومحاسبة كل من يخالف الاشتراطات الصحية، أو تقوم بتعويضهم حفاظا على أولئك المبادرين من ملاحقات قضائية محتملة وخسارة استثمارات ونجاحات تراكمت وتركست خلال عقود سابقة.

وقد استغرب ممثلو المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن القرارات الحكومية لا تنسجم حتى مع توجهات منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن إغفالها التام لتوصيات صندوق النقد الدولي، ولكل حزم التحفيز والدعم التي تبنتها كل اقتصادات العالم، وأبدى ممثلو المشاريع الصغيرة والمتوسطة اطلاعاً واسعاً وعميقاً على ما حظيت به المشاريع المماثلة في كل دول العالم. وأكدوا أن قرارات الإغلاق الأخيرة تعني إفلاس وإغلاق أعمالهم مع كل تبعات ذلك على الاقتصاد الوطني ككل وعلى النسيج الاجتماعي في البلاد فضلاً عن آثاره على الميزانية العامة.

وقد اختتم الصقر اللقاء بالتأكيد على أن الغرفة دعت إلى هذا اللقاء قناعة بعدالة قضيتهم، وهي – بعد اللقاء – أكثر قناعةً بذلك، وأكثر عزماً على السعي بالحوار والمنطق للدفاع عن وجهة نظرهم لدى القيادات السياسية والاقتصادية. كما أعلن عن تشكيل لجنة مشتركة بين الغرفة وممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمتابعة هذه المساعي.

جانب من الاجتماع

القرارات الحكومية لا تنسجم حتى مع توجهات منظمة الصحة العالمية فضلاً عن إغفالها التام لتوصيات صندوق النقد الدولي

«اتحاد الوسطاء» يؤكد دعمه للقطاع

أعرب الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار عن وقوفه إلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، مشيراً إلى ضرورة أن تركز الحكومة على إيجاد الحلول التي تدعم هذه الشركات لتحفيزها بدلاً من إصدار قرارات الإغلاق الغير مبرر.

وطالب الاتحاد في بيان صحفي الحكومة بالاهتمام بشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور كبير في دعم الاقتصاد الكويتي، إذ وكما هو معروف فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة ، فضلاً عن انها توفر فرصاً وظيفية كبيرة للمواطنين.

وأضاف الاتحاد ان الكثير من دول العالم أولت الشركات الصغيرة والمتوسطة إهتماماً كبيراً، بل وان الإحصائيات والدراسات العالمية تشير إلى أن كبرى الاقتصادات في العالم قد اعتمدت في نشأتها على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت فيما بعد إلى شركات وكيانات كبيرة وعملاقة.

ولفت الاتحاد إلى أنه وإن كان مؤيداً للقرارات الحكومية الأخيرة التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة وصحة المواطنين والمقيمين، إلا أنه يرى أن هذه القرارات قد ركزت بشكل كبير على الجانب الصحي على حساب الجانب الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ثبت انها كانت المتضرر الأكبر في خضم هذه الأزمة. وزاد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تمثل في معظمها شركات تم تمويلها من قبل الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة، وانها تعتمد اعتمادا مباشرا على المبيعات في تمويل نموها وسداد التزاماتها، وبالتالي فقد واجهت هذه الشركات مشاكل كبيرة منذ إغلاق الاقتصاد في مارس 2020، وحتى يومنا هذا، إذ ما لبثت هذه الشركات وتنفست الصعداء حتى عادت الحكومة لإغلاق بعض القطاعات تطبيقاً للاشتراطات الصحية، الامر الذي قد يقضي على هذه القطاعات ويدمرها. واختتم الاتحاد بيانه بالتأكيد على ضرورة مراجعة القرارات الحكومية الاخيرة، والبحث عن حلول توافقية تضمن تطبيق الاشتراطات الصحية السليمة من جهة، وإستمرار حركة ونشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الجهة الاخرى، بمعنى ان تراعي هذه القرارات الجانبين الصحي والاقتصادي بشكل متوازي وبدون تضرر جانب على حساب الجانب الآخر.

بعد تركه بصمة واضحة في تقديم الخدمات المصرفية الآمنة

«KIB» يشارك في حملة «لنكن على دراية» لحماية العملاء من الجرائم الإلكترونية

حرصاً على تقديم أفضل تجربة مصرفية آمنة للعملاء، يشارك بنك الكويت الدولي «KIB» في الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، والتي ينظمها بنك الكويت المركزي على مدار عام 2021 بإدارة اتحاد مصارف الكويت ومشاركة جميع البنوك الكويتية، وذلك بهدف نشر الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع حول عدد من المواضيع الهامة، مما سيساهم في زيادة وعي العملاء بكيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك وحماية بياناتهم وأصولهم المصرفية.

ومن المقرر أن تسلط هذه الحملة الضوء على مواضيع متنوعة بحيث يمكن متابعتها على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة ببنك الكويت المركزي واتحاد المصارف والبنوك المحلية المشاركة أو المنصة الإلكترونية المخصصة للحملة dirayakw.com. وتتضمن هذه المواضيع: التعريف بدور البنوك كوسيط مالي، أهمية الادخار والاستثمار وكيفية الاستفادة من المنتجات التي تقدمها البنوك في هذا المجال، التوعية بحقوق العميل عند الحصول على التمويل الشخصي سواء الاستهلاكي أو الإسكاني، الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك آلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى البطاقات المصرفية المتنوعة، وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال، والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض» والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها الكثير.

ولقد أفاد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين: «يسرنا في «KIB» المشاركة في هذه المبادرة المميزة والتي تعتبر بمثابة حملة وطنية شاملة تسعى إلى تعزيز مستوى الثقافة المالية والتوعية المصرفية بين أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، بما ينعكس على تحقيق الشمول المالي وحماية العملاء ضد أي مخاطر، إلى جانب زيادة قاعدة العملاء وتحسين ثقتهم في المؤسسات المصرفية مما يعزز الاستقرار الاقتصادي في البلاد. علماً أن هذه الحملة تتماشى مع أهداف برنامج «KIB» المجتمعي لنشر الثقافة المالية والمصرفية الذي اشتهر بها خلال السنوات الماضية باعتبارها أول مبادرة من نوعها في الكويت تهدف إلى محو الأمية المالية وتعزيز الوعي المصرفي بين جميع شرائح العملاء ولاسيما الشباب، من خلال تثقيفهم بأهمية الادخار والتوفير وأساسيات الإدارة الجيدة للمال مما سيساهم في بناء جيل واعٍ من الناحية المصرفية بحيث يُمكن الاعتماد عليه مستقبلياً.»

كما أشار بوخمسين إلى أن «KIB» سيركز من خلال مشاركته في هذه الحملة على تقديم التعليمات والنصائح التي تحمي العملاء من الجرائم الإلكترونية عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، وهو ما يتماشى مع استراتيجية التحوّل الرقمي الجديدة التي يتبناها البنك، والتي تتطلب منا ليس فقط تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة، بل أيضاً تطبيق أحدث الحلول والتقنيات التكنولوجية في الكشف والوقاية مما يحمي العملاء من عمليات الغش والاحتيال الإلكتروني ويحافظ على سرية بياناتهم المصرفية، وهو ما يضمن منحهم تجربة مصرفية آمنة وعالية الكفاءة في آن واحد، مما أهلنا للفوز بجائزة «البنك الأكثر أماناً في الكويت» للعام 2020 من مجلة «وورلد فاينانس» تقديراً لما يتمتع به «KIB» من جودة عالية في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والتزامه بأعلى معايير الأمن والأمان التي تعتبر دائماً في مقدمة أولوياتنا.

هذا وقد أشاد بوخمسين بممارسات وحدة أمن المعلومات في «KIB» وجهوده المتميزة في سبيل توفير أعلى مستويات الأمن والسلامة المطبقة عالمياً في هذا المجال لحماية العملاء من الجرائم الإلكترونية ومنها التزامه بضوابط ولوائح بنك الكويت المركزي للأمن السيبراني والتي شملت تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001 ، وتطبيقه لمعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع وبرنامج أمان العملاء (سويفت). كما يحمي البنك عملائه من خلال منحهم خدمة الرسائل النصية القصيرة لمتابعة عملياتهم المصرفية أولاً بأول، إلى جانب ميزة تسجيل الدخول الآمن وآلية تسجيل الخروج التلقائي، إضافة إلى تأمين عملياتهم المصرفية عبر الإنترنت باستخدام أحدث ما توصلت إليه آليات التشفير الأمني وتطبيق إجراءات أمنية إضافية.

وفي ختام تصريحه، أشار بوخمسين إلى مجموعة من النصائح التي يجب على العملاء التقيّد بها عند إتمام معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الامتناع تماماً عن الرد على أي بريد إلكتروني أو مكالمة هاتفية تتعلق ببياناتهم المصرفية وإبلاغ البنك فوراً، استخدام كلمة مرور مميزة والحفاظ على سرية الرقم السري مع تغييرها بشكل دوري، تحديث جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل وتزويده ببرنامج مضاد للفيروسات، عدم استخدام شبكات الإنترنت أو أجهزة الكمبيوتر المتاحة في الأماكن العامة، مع ضرورة التأكد دائماً أن الموقع الإلكتروني آمن قبل القيام بأي عملية دفع عبر الإنترنت وغيرها الكثير.

رائد جواد بوخمسين

«إيمرسون» تعين «لال كارسانبهاي» رئيساً تنفيذياً جديدا

أعلنت «إيمرسون» (Emerson)، تعيينها لال كارسانبهاي رئيساً تنفيذياً جديداً للشركة لخلافة الرئيس التنفيذي السابق ديفيد أن. فار والذي تقاعد في الخامس من الشهر الجاري.

وسبق وأن تولى كارسانبهاي منصب الرئيس التنفيذي لقسم حلول الأتمتة في الشركة منذ العام 2018، ولعب دوراً محورياً في تطوير أداء القسم وتعزيز إمكانات «إيمرسون» في مجالات البرمجيات والتحول الرقمي. كما سيصبح كارسانبهاي أيضاً عضواً في مجلس الإدارة.

ويأتي تقاعُد فار بعد أن شغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة منذ العام 2000 ورئيس مجلس إدارة «إيمرسون» منذ العام 2004، إلا أنهُ سيحتفظ بمنصب رئيس مجلس الإدارة حتى 4 مايو المقبل. وعلى مدار عقدين من الزمن، استطاع فار قيادة الشركة العالمية التي تبلغ قيمتها 16.8 مليار دولار بجدارة من خلال العديد من المشاريع التطويرية التي أسهمت في توسيع حضور الشركة على المستوى العالمي، وتمكينها من تخطي التحديات ومواكبة التغيرات المتسارعة في الأسواق، وتعزيز إمكانياتها وتنافسيتها عالمياً.

وقال فار: لقد أتيحت لي الفرصة للعمل إلى جانب كارسانبهاي خلال مسيرته المهنية الممتدة على مدار 25 عاماً في «إيمرسون»، وقد أثبت أنهُ يتمتع بشخصية قوية ومهارات متميزة، وأكد جدارته كقائد متمرس ذو رؤية سديدة على صعيد عمليات الشركة والأسواق التي نخدمها. وقد لعب مجلس إدارة الشركة دوراً فاعلاً في إدارة خُطة التعاقب الوظيفي الممتدة على 5 سنوات، ونحن واثقون تماماً بأن كارسانبهاي سيكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه لقيادة الشركة إلى مزيد من النجاح، ومواصلة البناء على إرثها العريق.

وسيضطلع كارسانبهاي بدور حيوي في إدارة شركة «إيمرسون» التي بلغ حجم مبيعاتها العالمية 11.2 مليار دولار في العام الماضي، بالتوازي مع مسؤوليته كعضو في مكتب الرئيس التنفيذيّ للشركة. ويُعتبر كارسانبهاي مساهماً كبيراً في نمو قسم حلول الأتمتة ونجاحه في تطوير وتوفير الخدمات والتقنيات والبرمجيات المتقدمة لقطاعات الأعمال المنفصلة والمختلطة في مجالات متنوعة تشمل علوم الحياة والطاقة والغذاء والمشروبات والمياه والصرف الصحي.

وقال كارسانبهاي: «أنا في غاية الامتنان لنيل ثقة كل من مجلس إدارة الشركة ودّيفيد. نحن الآن في مرحلة مهمة بالنسبة للشركة، حيث نسعى لمواصلة تعزيز مكانة «إيمرسون» الريادية في مجال البرمجيات على المستوى العالمي، وتوسيع دعمها للقطاعات الأساسية. ويشرفني أن أواصل مسيرة نمو الشركة والمضي قدماً نحو المستقبل، وأتطلع إلى العمل مع مكتب الرئيس التنفيذي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

لال كارسانبهاي